

التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب خلال الألفية الثالثة

الباحثة فاطمة الزهراء منصف - المغرب

التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة بالمغرب
خلال الألفية الثالثة



تقديم

عرف المغرب خلال الألفية الثالثة تقدماً ملحوظاً في مجال التشريعات الاجتماعية وتطبيق القوانين والمذكرات الوزارية الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة، وملاءمتها مع الاتفاقية الدولية لحماية الطفولة وحقوق ذوي الإعاقة. انطلاقاً من الخطاب الملكي الصادر بتاريخ ١٨-٥-٢٠٠٥، حيث عملت كل من وزارة التضامن والمساواة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتكوين المهني على إطلاق برامج مهيكلة تشمل مشروع قانون الإطار الذي يعزز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، من تمكين هذه الفئة المهمشة الولوج والمشاركة في مجموعة من المجالات والأنشطة التربوية والثقافية والترفيهية الرياضية...، واعتبرت كل من وزارتي التضامن والأسرة والتربية والتكوين، التعليم هو تلك البوابة الرئيسة التي من شأنها إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة داخل المجتمع عن طريق التكوين والتأهيل.

أسئلة الإشكالية

- ما المسار الذي نهجته الدولة المغربية لتحسين وضعية الأطفال في وضعية إعاقة خلال الألفية الثالثة؟
- أي دور لمخطط الرؤية في تفعيل التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة؟
- ما مدى جاهزية واقع العرض المدرسي كماً وكيفاً وما مدى ملاءمته مع حاجيات التلاميذ في وضعية إعاقة لسيرورات التعلم والاكساب؟
- أي دور للفاعلين النشطين في إرساء فلسفة التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة؟

الأهداف العامة

يهدف هذا البحث إلى معرفة:

- ١- واقع المناهج الدراسية الموجهة لهذه الفئة وطبيعة تنظيم وتنسيق تدخلات الفاعلين في مجال التربية والتكوين.
- ٢- مدى توفير بنية استقبال تمكن من تقديم الخدمات التربوية الملائمة للأطفال في وضعية إعاقة بجميع أنواعها.
- ٣- سبل تأهيل الموارد البشرية اللازمة لإنجاح مشروع التربية الدامجة انطلاقاً من مخطط الرؤية.

الإجراءات والتدابير الاحترازية الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة خلال الألفية الثالثة

١) المراجعيات الدولية لمشروع التربية الدامجة بالمغرب

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة: المصادقة على الاتفاقية الدولية والبروتوكول الاختياري بتاريخ ١٤ أبريل ٢٠٠٩، الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ دجنبر ٢٠١١. المتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان، وتفعيل التدابير والإجراءات المصادق عليها في بنود الاتفاقية.

- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المعتمدة منذ سنة ١٩٨٩: وتتضمن تمتيع الطفل المعاق عقلياً أو جسدياً بحياة كريمة، مع ضمان حصوله على تعليم وتعلم ورعاية اجتماعية جيدة، وكل ما من شأنه أن يُحقق الاندماج الاجتماعي للطفل.

- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وتهدف إلى ضمان تعليم شامل مدى الحياة لجميع الأطفال دون تمييز.

٢) الخطاب الملكي

• من الخطاب الملكي الصادر بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٥ «كما أنها تستهدف التأهيل، بكيفية متدرجة سواء للطاقة الاستيعابية أو لنوعية مراكز الاستقبال الموجودة، أو إيجاد أخرى جديدة متخصصة، وقادرة على استيعاب ومساعدة الأشخاص في وضعية صعبة، كالمعوقين، والأطفال المتخلي عنهم، والمشردين...»

• مقتطف من خطاب العرش الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الأمة، طنجة ٣٠-٠٧-٢٠٠٥. «... وإدراكاً للدور الحيوي، الذي تنهض به المدرسة في تكامل مع الأسرة، لبناء مجتمع التضامن والانصاف وتكافؤ الفرص، الذي نعمل على ترسيخ دعائمه، وكذا تأهيل أجيالنا الصاعدة، لممارسة حقوقها، وأداء واجباتها، واندماجها في عالم المعرفة والاتصال...»

٣) القوانين التنظيمية

• قانون إلزامية التعليم الأساسي بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٠.

• قانون الولوجيات رقم ١٠،٠٣ بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠٣: ويهم تخصيص مقاعد لفائدة الأشخاص المعاقين بالمؤسسات التعليمية.

• الميثاق الوطني للتربية والتكوين ١٩٩٩-٢٠٠٢: - الدعامة ١٤ العناية بالأشخاص ذوي الحاجيات الخاصة.

- البند ١٤٢ رعاية حق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذين يواجهون صعوبات جسمية، نفسية، معرفية، وتمتعهم بالدعم اللازم.^(١)

(١) الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ١٩٩٩-٢٠٠٢، وزارة التربية الوطنية، ص ٤٩.

• البرنامج الاستعجالي (٢٠٠٩-٢٠١٢)

- المشروع ٧ يلتزم بتحسين الخدمات التربوية والاجتماعية والصحية الملائمة لتمكين الأطفال واليا فعين في وضعية إعاقة من حقهم في التمدرس بمؤسسات التعليم بكافة مستوياته.
- إحداث ٨٠٠ قسم مدمج في أفق ٢٠١٢.^(٢)
- تحسين العرض التربوي بتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة.

• الرؤية الاستراتيجية (٢٠١٥-٢٠٣٠)

- ومن أجل تمكين الأشخاص في وضعية صعبة من ولوج حقوقهم في مجال التربية والتعليم والتكوين والإدماج المهني، صادق مجلس النواب على المشروع بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٦، تأكيداً على ما تمت المصادقة عليه بكل من المجلس الوزاري بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٤، ومجلس المستشارين بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠١٥.^(٣)
- المخطط الوطني للنهوض بالأشخاص في وضعية صعبة ٢٠١٧-٢٠٢١**
- يهدف المخطط الوطني إلى تنزيل مجموعة القوانين والاتفاقيات الدولية والوطنية مثال:

- المادة ١٠ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

- أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠، (التعليم، الصحة، المساواة، الابتكار، النمو الاقتصادي...)

- الفصل ٣٤ من دستور المملكة ٢٠١١: الخاص ببرنامج ولوج الأشخاص إلى كافة الحريات. ينص هذا الفصل على إعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة جسدية، حسية حركية، أو عقلية،

(٢) لبرنامج الاستعجالي ٢٠٠٩-٢٠١٢، وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التقرير الملخص للبرنامج ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٦.

(٣) المجلس الأعلى للتربية والتكوين، الرؤية الاستراتيجية، ٢٠١٥-٢٠٣٠، من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء ص ١٦.

وإدماجهم في الحياة الاجتماعية والمدنية، وتيسير تمتّعهم بالحقوق والحريات المعترف بها للجميع.

- مشروع القانون الإطار رقم ١٢-٩٧ لتقييم الإعاقة: الغرض منه ترشيد العرض الاجتماعي للخدمات الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، كإصدار بطاقة تتيح الاستفادة من الخدمات والحقوق المنصوص عليها قانونياً.

(٤) المذكرات الوزارية

✧ ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤: إجراءات الدخول المدرسي الخاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

✧ انطلاقاً من اتفاقية إطار للشراكة بين وزارة التربية الوطنية والشباب وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والتضامن والعمل الاجتماعي الموقعة بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٤. تسجيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بإحداث لجنة مختصة تعمل على تأهيل الفضاء المدرسي عن طريق اختيار القاعة المحتضنة للأقسام المدمجة من طرف اللجنة، واختيار الأطر التربوية للتدريس بالأقسام المدمجة.

✧ ١٩ ماي ٢٠١٠: في شأن اتفاقيات الشراكة مع الجمعيات النشيطة في مجال العناية بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من أجل تسهيل إدماج الأطفال في الحياة المدرسية من ذوي الاحتياجات الخاصة. عن طريق إنجاز برنامج للإدماج المدرسي لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمؤسسات التربية والتعليم العمومي.

✧ ٣٠ أبريل ٢٠١٣: وزارة التربية الوطنية:

بخصوص الإجراءات التنظيمية لتكييف المراقبة المستمرة والامتحانات الإشهادية لفائدة ذوي الإعاقة والتلاميذ الذين يعانون من صعوبات في الكتابة والنطق.

✧ ٠٣ أبريل ٢٠١٤: وزارة التربية الوطنية: حول تـمـدـرس الأطفـال ذوي الـاحتـيـاجـات الخـاصـة عـن طـريـق تـخـصـيـص وتـأهـيـل الحـجـرات الدـراسـيـة وتوفـير الـولـوجـيـات والـوسـائـل الـدـيـداكـتـيـكـيـة والـموـارد البـشـريـة والـمـادـيـة الـلازـمـة، إلـى جـانـب دـعـم قـدـرات الأطـر التـربـويـة والإدـاريـة فـي إطـار بـرـامـج تـكوـيـنـيـة مـشـتـركـة، مـع اعـتـمـاد مـقـارـبـة تـشـاركـيـة تـشـاوـريـة مـع الـجـمـعيـات المـفـنيـة لدـعـم الـخـبـرة التـقـنيـة والفـنيـة فـي مـجـال النـهـوض بـهـذه الفـئـة.

✧ ٠٦ دجنبر ٢٠١٩: فـي شـأن اتـفاقيـة الشـراكـة مـع جـمـعيـات المـجـتـمـع المـدني فـي مـجـال «تـنـزـيـل الـبـرنامـج الوطـني للتـربـيـة الدامـجـة لـفـائـدة التـلميـذات والتـلامـيـذ فـي وـضـعـيـة إعـاقـة». مـن أجـل تـعـزـيـز الجـهـود الـهـادفـة إلـى تـحـقـيـق المـساوـاة فـي ولـوج المـدرسة ودـعـم التـمـدـرس فـي صـفـوف التـلميـذات والتـلامـيـذ فـي وـضـعـيـة إعـاقـة مـن خـلال إرسـاء تـدـابـير وإجـراءات مؤسـساتـيـة وبيـداغـوجـيـة انـطـلاقاً مـن مـوسـم ٢٠١٩-٢٠٢٠.

التربية الدامجة للأطفال مرحلة ما قبل المدرسة مرتكزاتها ومبادئها

١- إشكالية المصطلح

* مفهوم التربية الدامجة: هي تربية مبنية على حق الجميع في تربية ذات جودة تستجيب لحاجيات التعلم الأساسية، وتثري وجود المتعلمين، ولأنها تتمحور بالخصوص حول الفئات الهشة، فهي تحاول أن تطوّر بالكامل إمكانات كل فرد. ولذلك يكون الهدف النهائي للتربية الدامجة ذات جودة هو إنهاء جميع أشكال التمييز وتعزيز التماسك الاجتماعي^(٤) وفي تعريف آخر هي ناظم تربوي يأخذ بعين الاعتبار في مجال التعليم والتعلم الاحتياجات الخاصة لكل الأطفال واليا فـعـيـن الـمـوجـودين فـي وـضـعـيـة

تـهـمـيش وهـشاشـة، مـن فـيـهـم الأطفـال فـي وـضـعـيـة إعـاقـة، إنـّـها تـسـتـهـدف إزـاحـة التـهـمـيش عـن الـجـمـيـع وتحسـين شـرـوط التـربـيـة للـجـمـيـع»^(٥).

تتميز التربية الدامجة بكونها تؤكد على ضرورة تعليم وتعلم جميع الأطفال، مع اعترافها بوجود الاختلافات بين الأطفال مع ضمان حقوقهم، وذلك باستنادها على مرتكزات فلسفية تقوم على مبدأ الحق في جودة التعلم والإنصاف، وتكييف التعليم مع حاجيات المتعلم إلى جانب الوساطة الاجتماعية والتي تُعدُّ أساس نجاح الدمج التربوي للأطفال في وضعية إعاقة.

* مفهوم الإعاقة: الإعاقة حسب التصنيف الدولي ١٩٨١ هي مرض أو اضطراب يؤدي إلى قصور في بعض الأعضاء أو وظائفها ينتج عنه عجز في الأنشطة المتعلقة بهذه الأعضاء، ويؤدي إلى نقص في أدوار الفرد تجاه الذات والمجتمع. وحسب التصنيف الدولي للوظائف: «الإعاقة ناتجة عن مشاكل صحية مرض أو اضطراب، تؤثر على بنية الجسم ووظائفه. إذ يعتبر الأطفال في وضعية إعاقة من ضمن فئات الأطفال الأكثر تهـمـيشاً وإقـصـاءً، بالنـظـر إلـى أنّـهـم غـالـباً ما يـتـمّ الإـجـهـاز عـلى حـقـّـهـم فـي تـربـيـة ذات جـودـة»^(٦) وتـشـير إلـى ذـلـك مـعـظـم الأرقـام الخـاصـة بتـعـلـيـم الأطفـال فـي وـضـعـيـة صـعـبـة بـأنّ التـعـلـيـم لا زـال مـحـدوداً وغيـر مؤهـل لتـقـديـم خـدـمات تـعـلـيـمـيـة لـهـذه الفـئـة، حـيـث نـجـد ما يـنـاهـز ٦٦,١ بالمائة من الأطفال دون تعليم، سواء داخل المجال الحضري أو القروي.

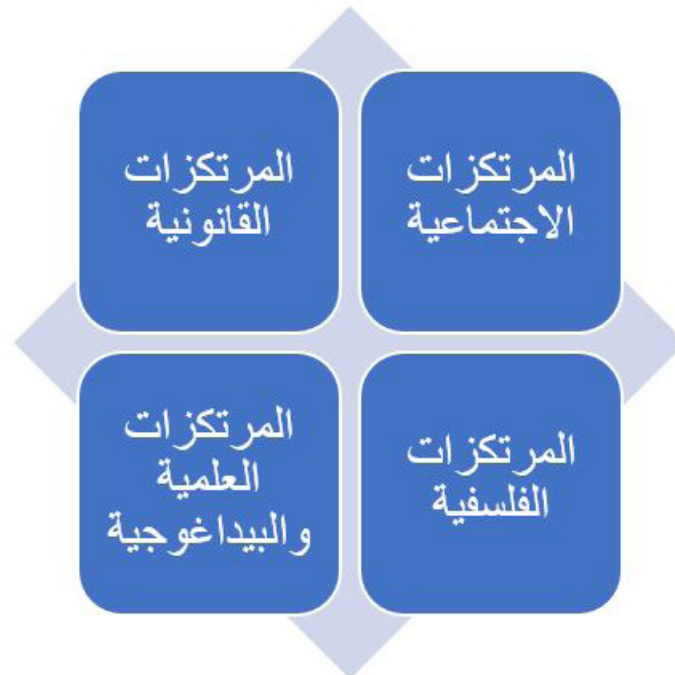
(٥) التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة دليل المدرسين، مديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية ٢٠١٩، ص ١٤.
(6) OMS et la Banque mondiale.in rapport mon dial sur le handicap. Unesco paris2011.p4.

(٤) التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة دليل المدرسين، مديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية ٢٠١٩، ص ١٤.

كما أنّ الدراسات والتقارير الخاصة بهذه الفئة أصدرت أرقاماً مقلقة بخصوص وضعيّة الأطفال الذين لم يتمكنوا من اجتياز سلك التعليم الابتدائي بحوالي ١٥ بالمائة، وأيضاً في سلك التعليم الثانوي حوالي ٩,٥ بالمائة، في حين أنّ نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي لا تتجاوز ١٪، فهي أرقام وإحصائيات جد مقلقة بخصوص وضعيّة هذه الفئة التي تشكل ما يزيد عن مليوني وألفي شخص، فما بالك بالأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين ٤-٦ ما يسمى مرحلة ما قبل المدرسة.

٢- المرتكزات والمبادئ الخاصة بالتربية الدامجة

- مرتكزات التربية الدامجة^(٧)



تعتمد مرتكزات التربية الدامجة على جميع ما يحيط بعالم الطفل في وضعيّة إعاقة انطلاقاً من عامل التنشئة، مروراً بالنهج التربوي وفق المحيط الذي ينتمي إليه، وذلك من خلال خلق هيئة الإنصاف والمساواة والعيش المشترك داخل الأقسام والمؤسسات، إذ وجب الاعتماد على ما هو سوسيو بنائي في خلق التفاعلات الإيجابية أثناء عمليّة التعلّم عند الطفل في وضعيّة إعاقة، وكذا خلق تربية على المواطنة داخل الفصول الدراسية والاحتكاك بالأطفال العاديين مروراً بحقوقه وواجباته القانونية كما نصّ عليها دستور المملكة المغربية ٢٠١١، إلى جانب الحق في التعليم وفق ما هو مقرر علمياً وبيداغوجياً حسب نوع الإعاقة، وما يؤكّده الإطار المنهاجي للتعليم الأولي الصادر عن وزارة التربية الوطنية بتاريخ يوليو ٢٠١٨ من ملاءمة الإطار المنهاجي لخصوصيات الأطفال في وضعيّة إعاقة عن طريق:

(٧) التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعيّة إعاقة - دليل الأسر والجمعيات، مديرية المناهج، وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي، ٢٠١٩، ص ١٤.

التكيف والملاءمة للكفايات التربوية عن طريق دراسة الملف الطبي مع تشخيص أولي للحاجيات التربوية، وانتقاء المشاريع الموضوعاتية، ثم تحديد المشروع الشخصي الخاص بالطفل من خلال تحديد التعلّات الأساس وتحديد التعلّات الدّاعمة وبناء المشروع الشخصي، مقارنة التدبير التربوي عن طريق البحث عن مداخل القوة والتركيز على الحاجيات الأساسية مع الاهتمام بكامل الشخصية^(٨) بناء على تم التنصيص عليه وفق دليل الأسر والجمعيات وما صدر في الإطار المنهاجي للتعليم الأولي من حق في التربية والإدماج للطفل في وضعية إعاقة، نلاحظ أنّ الدولة تحاول خلق نوع من المساواة والإنصاف لهؤلاء الأطفال الذين طالهم التهميش والإجهاز على حقهم في التربية والتعليم لسنوات طوال.

- مبادئ التربية الدامجة^(٩)

المبادئ الأربعة			
الحق في جودة التعليم	المراهنة على الوساطة الاجتماعية	تكييف التعليم لتكيف المتعلّم	الإنصاف

المبادئ الصادرة في دليل الأسر والجمعيات تؤكد وتقرّ على وجوب تحقيق تعليم ذي جودة مراعيًا لظروف الأطفال في وضعية إعاقة، الشخصية منها والاجتماعية والاقتصادية وليس فقط الحق في التعلّم، هذا إلى جانب التركيز على فعل التمييز الإيجابي للوصول إلى المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع الأطفال خاصة المتراوحة أعمارهم ما بين ٤-٦ سنوات، مع مراعاة الجانب المنهجي والبيداغوجي للمناهج الدراسية المقررة لهذه الفئة الهشة والضعيفة حسب وضعياتها المختلفة، وهذا كلّ لا يستغني طبعاً عن دور الوساطة الاجتماعية في تطوير تعلّات الطفل في وضعية إعاقة، وتكوين شخصيته من أجل الدفع به للدمج داخل المؤسسات التربوية والتعليمية.

- الآليات التكميلية للتربية الدامجة

المؤسسات التعليمية العادية: وهي الفاعل الرسمي للتربية الدامجة، باستيعابها جميع الأطفال في وضعية إعاقة. أقسام الإدماج: هي أقسام منفصلة تقع في المدارس العادية، يتمّ تدريس الأطفال بالحد الأقصى من التواصل مع باقي الأطفال العاديين.

المؤسسات المتخصصة: هي بنية تستوعب حصرياً الأطفال في وضعية إعاقة بنوع معين من أنواع الإعاقة.^(١٠) التربية الدامجة للأطفال داخل المؤسسات المذكورة تتطلّب استجابتها لحاجات الطفل في وضعية إعاقة، مراعاة

(٨) الإطار المنهاجي للتعليم الأولي، مديرية المناهج، وزارة التربية والتعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، يوليو، ٢٠١٨، ص ٣٩.

(٩) التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة - دليل الأسر والجمعيات، ص ١٥-١٦.

(١٠) تقرير التربية الدامجة للمجلس الأعلى للتربية والتكوين، ط ٢٠١٩، ص ٨-٩.

لجميع الصعوبات والعراقيل المحيطة به اجتماعياً واقتصادياً وغيرها من الحواجز التي تعترض عملية التربية والتعليم لهؤلاء الأطفال خاصة المتراوحة أعمارهم ما بين ٤ إلى ٦ سنوات، وذلك حسب ما جاء في المنهاج الخاص بالتعليم الأولي من «تكييف الأنشطة المبرمجة وطرائق الاشتغال المعتمدة لملاءمة الحاجات التربوية والنفسية الخاصة بالأطفال في وضعية إعاقة، مع الانفتاح على الخدمات الطبية وشبه الطبية التي يتوقف عليها العمل في هذا المجال، وذلك في إطار مشروع متكامل خاص بكل طفل (ة) في وضعية إعاقة»^(١١) انطلاقاً من هذه الآليات التكميلية التي تربط المؤسسات بتطبيق التربية الدامجة، وجب معرفة واقع هذا النظام التربوي الدامج.

واقع نظام التربية الدامجة للأطفال في وضعية إعاقة خلال الألفية الثالثة من سنة ٢٠١٢-٢٠١٩

للفاعل الجمعي دور مهم في إرساء فلسفة التربية الدامجة.

تلعب الجمعيات أدواراً متعددة بالنسبة لمشاريع التربية الدامجة على مستوى المؤسسة، والتي يمكن تحديدها كما يلي:

المشروع البيداغوجي الفردي

مشروع الفصل للدمج

مشروع المؤسسة للدمج

المشروع الأسري للدمج^(١٢)

(١) إحصائيات أكتوبر ٢٠١٢ على الصعيد الوطني^(١٣)

عدد المؤسسات	عدد الجمعيات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد الإناث	عدد الذكور
٣٨٣	١٥٩	٥٥٥	٥٩٩٨	٢٢٢٦	٣٧٧٢

هذه المعطيات الإحصائية توضح بجلاء الحالة التي تعيشها هذه الفئة على الصعيد الوطني وما يؤكد على التقصير في حق هؤلاء الأطفال في زمن الألفية الثالثة.

(٢) معطيات إحصائية خاصة بأقسام الإدماج المدرسي للأطفال في وضعية الإعاقة ٢٠١٢-٢٠١٣ حسب نوع الإعاقة^(١٤)

عدد الأقسام	عدد المتعلمين	إعاقة ذهنية	إعاقة سمعية	إعاقة حركية	نسبة الإناث
٥٥٠ قسم	٦٠٠٠ طفل	٤٦٢٦ طفل	١٠٥٩ طفل	يتجاوز الآلاف	٣٧٪

ورغم التقدم الملحوظ بخصوص الإحصائيات الخاصة بزيادة عدد الأقسام والأطفال المستفيدين بمختلف أنواع إعاقاتهم إلا أن الوضع يبقى في حدوده الضيقة التي لا تتناسب مع وضعيتهم داخل المجتمع، ومع حقهم في

(١١) الإطار المنهجي للتعليم الأولي، الوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والبحث العلمي، مديرية المناهج، طبعة يوليو ٢٠١٨، ص ١٩.

(١٢) التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، دليل الأسر والجمعيات، مديرية المناهج ٢٠١٩، ص ٦٢.

(١٣) موقع الأطفال ذوي الإعاقة في المنظومة التربوية - المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية - المديرية المساعدة في الحياة المدرسية - ملحق للإعاشة ٢٠١٦، ص ١٠٢.

(١٤) موقع الأطفال ذوي الإعاقة في المنظومة التربوية، ص ٢٣.

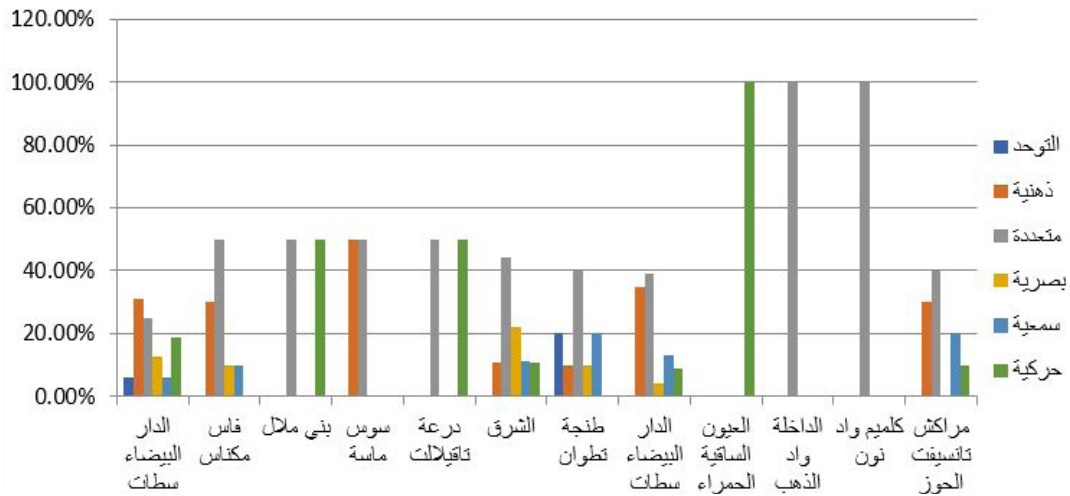
التعلم والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأطفال المغاربة. خاصة والإحصاء يشمل الأطفال في سن التمدرس دون مراعاة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٤ إلى ٦ سنوات. حيث نصّت الوزارة على وضع برامج خاصة ملائمة لنوعية كل صنف من أصناف الإعاقة، تبعاً لذلك يقتضي الأمر، مراعاة عدد من المبادئ التربوية في طليعتها، البحث عن نقاط القوة عند الطفل للانطلاق منها كمدخل يضمن بشد اهتمام الطفل(ة).

كما يوجه التركيز إلى الجوانب التي يشكو الطفل من نقص فيها بسبب إعاقته، على سبيل المثال لا الحصر:

الطفل التوحدي يكون بحاجة إلى تعلم التعبير والتواصل وقواعد العيش المشترك، والطفل في وضعية إعاقة ذهنية في حاجة أكبر إلى استكشاف ذاته ومحيطه إلى جانب تطوير ذهنه، كما وجب الانفتاح على الجوانب الأخرى في شخصية الطفل في وضعية إعاقة. لأن هدف التربية ما قبل المدرسة هو تنمية شخصية الطفل خلال هذه المرحلة العمرية بمختلف جوانبها، وإثرائها بالأدوات والآليات الفكرية والمهارية التي تجعلها مهياًة للتعلّيمات المدرسية فيما بعد.

٣) معطيات إحصائية خاصة بمؤسسات الإدماج للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة

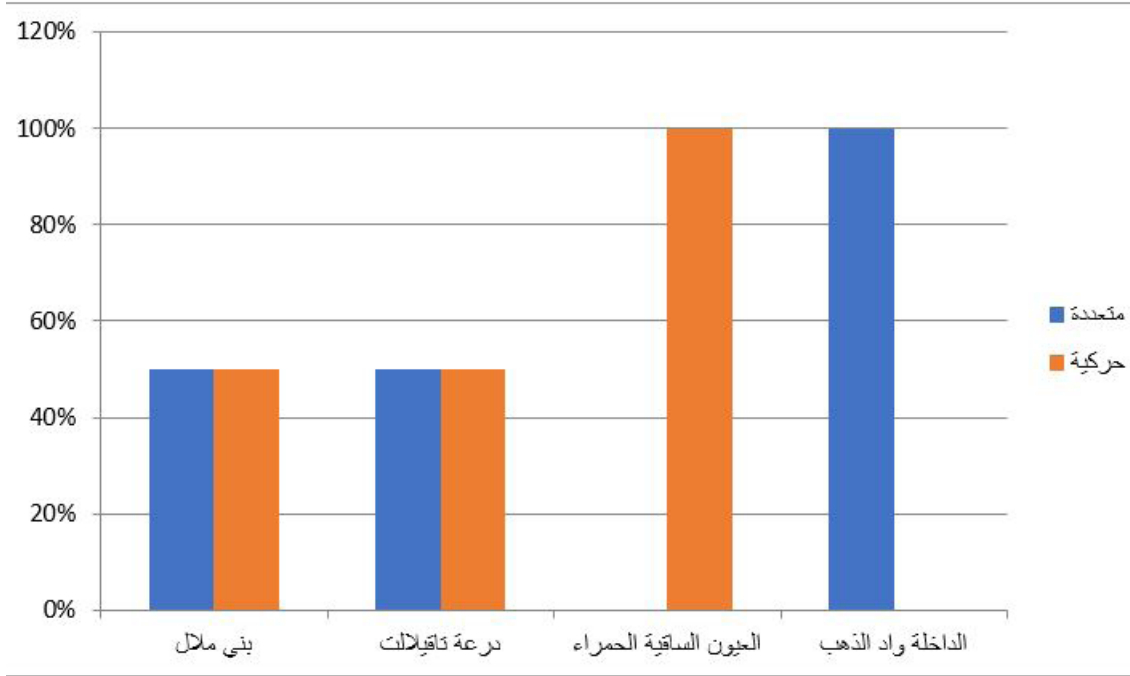
نسب الإعاقات المتنوعة على الصعيد الوطني بمختلف الجهات والتي تشمل الأطفال ابتداء من الولادة



بناءً على المعطيات الواردة في دليل المراكز الخاصة باستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة المصرح به من طرف وزارة الأسرة والتضامن الاجتماعي لسنة ٢٠١٥ تمّ فرز الجمعيات المهتمة بالأطفال الذين هم في مرحلة ما قبل المدرسة من بين ما يفوق ١٧٠ جمعية، سواء المرخصة منها في إطار القانون ١٤-٠٥ أو غير المرخصة، وجدنا أنّ هذه المراكز تشمل عدداً من الجمعيات المختصة في نوع معين من الإعاقات حسب كل جهة، إذ تقوم هذه المؤسسات بخدمات متنوعة، منها هو مرتبط بالتربية والتعليم وخدمات التكوين المهني، والخدمات الاجتماعية كاستقبال الأسر وتوجيههم وتقديم المساعدات العينية، هذا إلى جانب تقديم خدمات النقل والتغذية، ويشمل أيضاً القيام بالأنشطة التحسيسية والترفيهية وما له علاقة بالخدمات شبه الطبية كالترويض الحركي وتقويم النطق، والترويض النفسي الحركي. إذ ليس هناك جمعيات خاصة بالتعليم الأولي فقط وتهتم بالأطفال في وضعيات مختلفة للإعاقة على صعيد كل جهة.

٤) الجمعيات المهتمة بنوع محدّد من الإعاقة

نسب الإعاقات التي تتصف بها بشكل موحد أربع جهات من المملكة



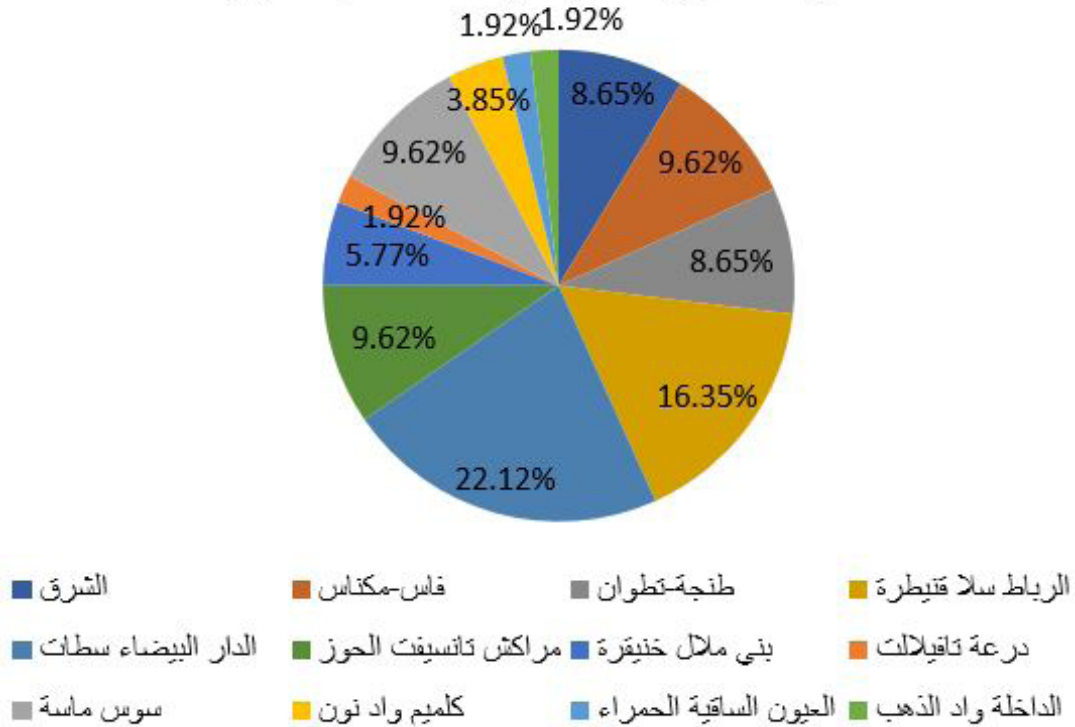
هذا البيان يبرز لنا اهتمام بعض الجمعيات داخل جهات محدّدة من المملكة بنوع معيّن من الإعاقة.

الجمعيات المهتمة بالإعاقة الحركية: تتمركز الإعاقة الحركية بكل من جهة العيون وجهة درعة تاقيلالت، وجهة خنيفرة بني ملال وجهة الداخلة واد الذهب، بنسب تتراوح ما بين ٥٠ بالمائة إلى نسبة مائة بالمائة بالجهات الثلاث، وهذا راجع لاعتبارات وخلفيات: منها ما هو صحي، وما هو اجتماعي، ولا نغفل العامل السياسي في حقبة معينة.

الجمعيات المهتمة بالإعاقة المتعدّدة: تأكّد لنا بأنّ هذه الجمعيات لها تخصّصات متعدّدة وشاملة، لكن يبقى مشكل الجودة في الخدمات التي تقدّمها هذه الفئة رهين بمدى مواكبة وتتبع هذه المؤسسات من طرف الجهات المختصة، هذا إلى جانب عملية التقييم.

٥) معطيات خاصّة بتمركز الجمعيات المهتمة بإدماج الأطفال ما قبل المدرسة في التربية والتعليم على الصعيد الوطني

النسب المئوية للجمعيات حسب الجهات



من خلال المعطيات الواردة في دليل المراكز، الخاصة باستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة استخلصنا نسباً متفاوتة في تمركز الجمعيات المهتمة بالأطفال ابتداءً من ٤ سنوات على الصعيد الوطني، إذ تشكل جهتي الدار البيضاء وجهة الرباط سلا القنيطرة أعلى معدل لوجود المؤسسات الخاصة بذوي الإعاقة، تليها كل من جهتي فاس مكناس وسوس ماسة ومراكش تانسيفت الحوز وجهة طنجة تطوان، في حين نجد باقي جهات المملكة شبه فارغة من المراكز المخصصة لهذه الفئة المهمشة والهشة في الوقت نفسه، وهو ما يؤكد الإقصاء والتهميش الذي يطال بعض الجهات على صعيد التوزيع العادل والمشروع للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية. وما يبرز بجلاء واضح أنّ حقوق الطفل في وضعية إعاقة لازالت مهمشة، ولم تخضع للإنصاف والمساواة، وما يحيلنا على طرح مجموع العوائق التي تحدّ من إدماج هؤلاء الأطفال داخل المجتمع بكل هياكله ومؤسساته سواء التربوية والتعليمية منها أو الاجتماعية.

٦) عوائق ولوج الأطفال في وضعية صعبة للتربية الدامجة على الصعيد الوطني

• على مستوى المستفيدين

- الفقر الاقتصادي
- الخوف والعار
- عدم اقتناع الآباء بجدوى إرسال أبنائهم إلى المدرسة.

• على مستوى الخدمات

- برامج صعبة الولوج وغير ملائمة لجميع الفئات.
- تكوين غير كافٍ للمدرسين المتخصصين في المجال (برامج تربوية، طرق وأنواع التدريس، غياب التتبع والدعم).
- غياب البنيات التحتية الملائمة، والتجهيزات الضرورية لدعم الطفل ذوي الاحتياجات الخاصة.

• على مستوى أصحاب القرار

- غياب السياسات التربوية الدمجية على المستوى الوطني والمحلي بسبب عدم تطبيق المادة ٢٤ من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص في وضعية صعبة.
- الغياب الواضح للمعطيات الخاصة بعدد الأطفال غير المتمدرسين من الإناث والذكور.^(١٥)

نتائج وتوصيات

يشكل النقص الحاصل في عدد المعطيات الإحصائية المتوافرة بخصوص الأطفال ما قبل المدرسة في وضعية إعاقة مشكل إجرائي معرّف يحدّ ويقلّص من قدرتنا على تتبع ومواكبة البرامج التي تمّ تفعيلها أو تلك التي هي في قيد الإنجاز، هذا إلى جانب عدم قدرتنا على تحليل وضعية هذه الفئة، خصوصاً وأنّ المعطيات المقدّمة من طرف وزارتي الأسرة والتضامن ووزارة التربية الوطنية غير كافٍ، وذلك راجع لعدم اهتمام الشأن التربوي التعليمي بشكل موضوعي وجدي بهذه الفئة المهمّشة.

أمّا بخصوص دور الفاعل المدني في تفعيل التربية الدامجة وجدنا مجموعة من الصعوبات والإشكالات التي حالت دون تعميق الدراسة في هذا المجال، وذلك راجع إلى:

- عدم وجود دراسات وأبحاث علمية متخصصة في هذا الميدان، إلى جانب قلة المعطيات والاحصائيات المرتبطة بهذه المؤسسات المتخصصة في مجال ذوي الاحتياجات الخاصة، مع قلة المتخصصين في هذا المجال، ومن يحمل المسؤولية بجدية في طرح ومواكبة الموضوع، إلى جانب قلة الوظائف الممنوحة لهذا القطاع، إلى جانب مستوى العاملين بالقطاع المؤسسي ووضعيتهم المهنية.

(١٥) الحالة الراهنة لتدريس الأطفال في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة درعة، المملكة المغربية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، فبراير ٢٠١٤، طبعة Handicap international، ١٤-١٥.

- من بين الإشكالات أيضاً عدم تفعيل آليات التدبير والحكمة الجيدة، رغم الارتباط بالاتفاقيات الدولية والمذكرات الوزارية، والالتزام بتنفيذها لكن تبقى حبراً على ورق.
- نوعية الخدمات المقدمة، ومستوى الجودة المقدمة على صعيد المؤسسات المدنية.
- سوء توزيع المؤسسات المدنية على المساحة الجغرافية سواء على الصعيد الوطني أو الجهوي.
- عدم التوافر على دليل مضبوط ونهائي بعدد الجمعيات، سواء المرخصة منها بإطار القانون ٠٥-١٤ أو غير المرخص لها الخاصة بالأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.
- ضرورة تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القريب والمتوسط والبعيد، للرفع من قيمة الخدمات التربوية التي تقدمها هذه المؤسسات المدنية لفئة الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة على وجه التحديد.
- مع وجوب خلق وإحداث مؤسسات تربوية تعليمية تستقطب فئة الأطفال المتراوحة أعمارهم ما بين ٤-٦ سنوات في وضعية إعاقة بجميع أنواعها على صعيد كل جهة من جهات المملكة، تراعي خصوصيات كل نوع، وتوفر جميع الحاجيات الضرورية لعملية التربية والتكوين لهذه الفئة بالتحديد.